محضر الاجتماع الثامن عشر (عن بُعد)
للجنة تنمية القدرات المؤسسية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
الإثنين والثلاثاء الموافقين ليومي ٢٤ و٢٠٢١/٠٥/٢٥م

محضر الاجتماع الثامن عشر (عن بعد)
للجنة تنمية القدرات المؤسسية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
الإثنين والثلاثاء الموافقين ليومي ٢٤ و٢٠٢١/٠٥/٢٥م

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها الثامن عشر عن بعد عبر منصة (BlackBoard Collaborate) يومي الإثنين والثلاثاء الموافقين ليومي ٢٤ و٢٠٢١/٠٥/٢٥م بناء على دعوة موجهة من الأمانة العامة للمنظمة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الآتي ذكرهم:

الاسم	المنصب	الصفة
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان		
الفاضل/ ناصر بن محمد الحوسني	مدير عام الرقابة على الاستثمار ات والشركات التجارية والصناعية	رئيس اللجنة
الفاضل/ سعيد بن سالم الحجري	مدير مركز التدريب	عضو
الفاضلة/ شيماء بنت زهران الهنائية	رئيسة قسم المنظمات الدولية	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق		
السيد /جميل جليل مرزة سلمان	خبير	نائب رئيس اللجنة
السيد / أنمار كردي سعيد	رئيس أبحاث أقدم	عضو
الأمانة العامة للمنظمة العربية		
السيد / المنجي الحمامي	المشرف العام للأمانة العامة	
السيد / فيصل ماني	عضو فريق المساندة بالأمانة العامة	مقرّر اللجنة
السيد / سامي نويصر	عضو فريق المساندة بالأمانة العامة	
السيدة / فاطمة عطار	عضو فريق المساندة بالأمانة العامة	
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		
السيد / هاني حسن محمد	وكيل وزارة	عضو
السيد / محمد عيد مصطفى	رئيس قطاع	عضو
السيدة/ نشوة محمد مسعود الوحش	مدير عام المؤتمرات المحلية	عضو
السيد / بسام محمد ابراهيم	مدير عام	عضو
السيدة / شيماء عبدالرؤوف خالد	رئيس مجموعة مراجعة	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية		

الاسم	المنصب	الصفة
السيد / منير المناصير	مدير	عضو
السيد / ضياء علان	مديرية الدراسات والتدريب	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت		
السيد / د. سعود غصاب الزمانان	مدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية	عضو
السيدة / هبه علي العوضي	مراقب علاقات دولية	عضو
ديوان المحاسبة بدولة قطر		
السيدة / رنا ماضي الهاجري	مدير مركز التميز للتدريب والتطوير	عضو
السيدة / نجلاء مبارك المهندي	أخصائي تعاون دولي	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية		
السيد / عبد الرزاق الدرعي	رئيس مصلحة التعاون	عضو
السيد /صلاح الدين المختوم	مدير مركز التكوين	عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية – دولة فلسطين		
السيد / يوسف حنتش	رئيس وحدة التخطيط والتطوير وتنمية القدرات	عضو
السيدة / سمر دويكات	مدير دائرة التدريب	عضو
ديوان المحاسبة- الجمهورية اللبنانية		
السيد / أفرام الخوري	مستشار وقاضٍ	عضو
السيد / عمر الدغيلي	رئيس مصلحة	عضو

كما حضر الاجتماع السيد عبد الحكيم بالأزرق مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتوساي.

وقد افتتح الاجتماع رئيس اللجنة الفاضل/ ناصر بن محمد الحوسني، مرحبا بأعضاء اللجنة ومثنيا على جهودهم المخلصة من أجل إنجاح عمل اللجنة مهنئا إياهم بعيد الفطر المبارك ومتمنيا الصحة والسلامة للجميع، وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

بعد استعراض البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال، وعلى إثر طلب الأمانة العامة إدراج تعديل على صياغة عنوان البند ١٦، تمّ اعتماد التعديل المقترح وإقرار جدول الأعمال وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة ٢٠٢٠

- **تقارير اللقاءات التدريبية**
- **تقرير حول مسابقة البحث العلمي**

البند الثالث: تنفيذ دورة تدريبية عن بعد حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث".

البند الرابع: النظر في مقترح تعديل مكافآت المحاضرين

البند الخامس: النظر في إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب لسنة ٢٠٢١.

البند السادس: النظر في نتائج تنفيذ ورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" التي تم تنظيمها مع مبادرة تنمية الانتوساي(التعاون بين الانتوساي والمانحين).

البند السابع: متابعة تنفيذ خطة التعلم الالكتروني:

- متابعة تنفيذ الدورات التدريبية التي عبّرت الأجهزة في كل من مصر والسعودية والبحرين عن استعدادها لتقديمها عبر تقنية التعلم الإلكتروني.
- النظر في المراحل التي تمت في إطار خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني.

البند الثامن: متابعة تنفيذ مقترح يتعلّق بخلق مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك.

البند التاسع: النظر في التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية.

البند العاشر: النظر في تقرير الفريق المكلف بإعداد دراسة حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات، وذلك في إطار تفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم -إطار قياس الأداء.

البند الحادي عشر: متابعة التوصية بالطلب من الأجهزة الأعضاء باللجنة بتقديم مقترحات حول المساهمة في مواضيع اهتمام لجنة تنمية القدرات بالانتوساي.

البند الثاني عشر: إعداد تقرير نشاط اللجنة لسنة ٢٠٢٠ يتضمن إنجازاتها بالنظر إلى الخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢٠ والخطة الاستثنائية في ضوء جائحة كوفيد ١٩.

البند الثالث عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢١.

البند الرابع عشر: النظر في الخطة التفصيلية لورشة العمل حول ورشة التقييم الذاتي للنزاهة - الانتوسانت.

البند الخامس عشر: النظر في تعيين ممثل للجنة في الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨.

البند السادس عشر: النظر في تقدم إنجاز التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة.

البند السابع عشر: النظر في مقترح الأوروساي بعقد المؤتمر الدوري بين المنظمتين خلال سنة ٢٠٢٢.

البند الثامن عشر: النظر في مقترح خطة العمل في إطار الاتفاقية مع الأسوساي.

البند التاسع عشر: ما يستجد من أعمال

البند العشرون: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

تمّ إقرار جدول الأعمال على النحو المذكور والمصادقة عليه.

البند الثاني: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة ٢٠٢٠

تضمن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب لسنة ٢٠٢٠ الذي صادقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة واعتمد تنفيذه في صيغته الجديدة المجلس التنفيذي للمنظمة في قراره رقم ٢٠٢٠/٢٩٨ م.ت (٦١) تحويل اللقاءات المبرمجة إلى لقاءات عن بعد باعتماد تقنيات التّعلم الإلكتروني على أن يتمّ الانتهاء من عقد هذه اللقاءات مع نهاية الربع الأوّل من سنة ٢٠٢١، وقد تمثلت في:

* تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع "تقييم السياسات العمومية (GUID ٩٠٢٠) من قبل مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

* تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة " من قبل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.

* تنفيذ اللقاء العلمي حول موضوع "البيانات الضخمة" (Big DATA) من قبل ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان.

* تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع "مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي" من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

* تنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع " تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية " من قبل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان.

وقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة بإعداد وتنفيذ هذه اللقاءات وإعداد التقارير المتعلقة بها والمعروضة على اللجنة لدراستها والمصادقة عليها بعد إدخال التعديلات التي يرونها مناسبة في شأنها وتقديم ما تراه مناسبا من توصيات لدعم القيمة المضافة من تنفيذ خطة العمل.

وبخصوص مسابقة البحث العلمي أعلمت الأمانة العامة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة بمحتوى الإعلان وطلبت منها تقديم مرشحيها للمشاركة في المسابقة، وأعدت تقريرا في ذلك عرضته على أعضاء اللجنة لدراسته والمصادقة عليه.

أثنت اللجنة على جهود جميع الأجهزة التي تولّت استضافة اللقاءات العلمية والتدريبية المدرجة ضمن خطة التدريب لسنة ٢٠٢٠ المشار إليها وتنفيذها عن بعد باعتماد تقنيات التعلم الالكتروني. واعتمدت كل تقارير اللقاءات التدريبية بعد أن أوصت بإدخال التعديلات المقترحة من أعضاء اللجنة عليها(مرفق ١)، كما اعتمدت التقرير المتعلق بمسابقة البحث العلمي الثالثة عشر (مرفق ٢).

بالإضافة الى ذلك أقرت اللجنة توصيات اللقاءات المعروضة عليها بعد تعديلها وفقاً لملاحظات الأعضاء بخصوصها وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي لاعتمادها (مرفق ٣).

البند الثالث: تنفيذ دورة تدريبية عن بعد حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث"

بخصوص متابعة تنفيذ دورة تدريبية عن بعد حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق في ظل الكوارث" والتي سبق للدّيوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية تنفيذها حضوريا خلال العام ٢٠١٩، أوصى المجلس التنفيذي الأمانة العامة بمواصلة التنسيق مع الجهاز السعودي للنّظر في مدى استعداده لتحويل تلك الدورة إلى دورة تعلّم إلكتروني وتحديد موعد لتنفيذها. وقد قامت الأمانة العامة بمخاطبة الجهاز السعودي الذي أبدى استعداده لتنفيذ الدورة عن بعد وتمّ إرسال بطاقة وصفية لدورة تعلم إلكتروني إلى الجهاز المستضيف لاستيفاء بيانات الدورة التدريبية غير أن الأمانة العامة لم تتلقى ردّا حول ذلك.

بعد التداول والنقاش أوصت اللّجنة بما يلي:

- **متابعة الموضوع من قبل الأمانة العامة مع الجهاز السعودي للتأكد من مدى استمرار رغبته في تنفيذ الدورة من عدمه.**
- **في حال التعبير الصريح من قبل الجهاز السعودي عن تراجعه عن تنفيذ الدورة أو عدم الردّ على خطاب المتابعة الموجّه من الأمانة العامة في غضون أسبوعين من تاريخ إرسال الخطاب، يتم مخاطبة الأجهزة العربية بحثا عمّن يرغب في تنفيذ الدورة بدلا عن الجهاز السعودي.**

البند الرابع: النظر في مقترح تعديل مكافآت المحاضرين

تنفيذا لما جاء في النقطة الخامسة من قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٠/٢٩٨ (م.ت ٦١) والتي تم من خلالها تكليف الأمانة العامة للمنظمة بإعداد دراسة "بخصوص تعديل مكافآت المحاضرين الذين يستقدمهم الجهاز المستضيف من خارج بلاده للقاء تدريبي أو علمي، قامت الأمانة العامة للمنظمة بمراسلة كل من منظمة الأفروساي- أ ومنظمة الأوروساي ومنظمة الأسوساي ومبادرة تنمية الإنتوساي وتلقت إجابة من جميع المنظمات ماعدى منظمة الأسوساي. وقد تمّ استعراض النظام المعمول به لدى كل منظمة من المنظمات المذكورة فضلا عن المقترح المقدّم من الأمانة العامة والأثر المالي على موازنة المنظمة.

بعد النقاش والتداول أوصت اللجنة باتّباع النظام المعتمد من قبل مبادرة تنمية الانتوساي مع استخدام عبارة "مخصّصات البدل اليومي للمحاضرين" عوضا عن عبارة "مكافآت المحاضرين".

وتتمثل طريقة مبادرة تنمية الانتوساي في التالي:

- تقوم مبادرة تنمية الإنتوساي عند استعانتها بمحاضر أو ميسر بتوفير تذاكر السفر (درجة اقتصادية) وتكاليفه (تأمين السفر، تأشيرة السفر...). كما تعتمد الطريقة والبدل المعتمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تقوم شهريا بتنزيل جداول إسناد وتقسيم البدل المسند في إطار تنفيذ المهمات والذي يحدد قيمته وفقا للدول والمدن والنسبة المئوية للفندق من إجمالي البدل اليومي. كما تقوم مبادرة تنمية الإنتوساي خصم تكاليف الإقامة وفقا للنسبة المذكورة في الجدول سالف الذكر وبقية التكاليف وفقا للنسب التالية :
  - **وجبة الفطور :** ١٠ % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.
  - **وجبة الغداء :** ٢٥ % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.
  - **وجبة العشاء :** ٢٥ % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.
  - **الباقـــــــي :** ٤٠ % من المبلغ المتبقي بعد خصم تكلفة الإقامة.

البند الخامس: النظر في إعداد مشروع خطة العمل التفصيلية في مجال التدريب لسنة ٢٠٢١

تضمّن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة ٢٠٢١ الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة بدولة قطر خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠١٩/١١/١٤، تنظيم لقاء علمي وأربعة لقاءات تدريبية حول عدد من المواضيع المتعلقة بالعمل الرقابي، إلى جانب موضوعات مسابقة البحث العلمي. وهذه اللقاءات هي:

- لقاء علمي حول موضوع " تحليل وتقييم الحساب الختامي للدولة".
- لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على الدين العام".
- لقاء تدريبي حول موضوع " رقابة الجودة على الاعمال الرقابية".
- لقاء تدريبي حول "المحاسبة الحكومية المبنية على أساس الاستحقاق في ضوء المعايير الدولية (IPSAS)".
- لقاء تدريبي حول موضوع " تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة ".

وتمهيدا لإعداد مشروع الخطة التفصيلية المتعلقة بكل لقاء من هذه اللقاءات وعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماعه ٦٢، عممت الأمانة العامة النموذج الذي أعدته لجنة تنمية القدرات المؤسسية لكل لقاء وطلبت إلى الأجهزة المعنية ملئ النموذج حسب البيانات المطلوبة، وموافاة الأمانة العامة به.

وقد تلقت إجابات من أجهزة الرقابة في كل من: البحرين وتونس والجزائر وسلطنة عمان وقطر وفلسطين وسوريا ولبنان والمغرب والكويت والعراق وليبيا ومصر. وتضمنت هذه الإجابات مقترحات لتنفيذ بعض اللقاءات خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٢١.

وباعتبار تأجيل عقد اجتماع المجلس التنفيذي ٦١ الى شهر يونيو ٢٠٢١ عوضا عن عقدة خلال شهر مارس ٢٠٢١ وبالتالي تأجيل الاجتماع العادي للجنة تنمية القدرات. ونظرا لضيق الآجال المتبقية من

السداسي الأول وضرورة النظر في قبول استضافات تنفيذ بعض اللقاءات خلال السداسي الأول فقد تم مخاطبة رئاسة اللجنة في الغرض التي ارتأت طرح الموضوع بهذا الاجتماع. كما تم في ضوء هذه المقترحات إعداد الخطة التفصيلية لبرنامج عمل سنة ٢٠٢١ مع الإشارة إلى عدم تلقي استضافة لتنظيم اللقاء التدريبي حول موضوع " المحاسبة الحكومية المبنية على أساس الاستحقاق في ضوء المعايير الدولية (IPSAS).

كما تمّ الإعلام ببرمجة لجنة المعايير المهنية والرقابية لورشة عمل للمسؤولين المختصين لتبادل الخبرات وتقاسم التجارب والدروس المستفادة بخصوص اعتماد وتطبيق دليل ضمان الجودة بشكل خاص وممارسات الأجهزة في مجال ضمان الجودة بشكل عام وأعدت في ذلك مسودة مذكرة مفاهيم. وتتضمن هذه الورشة عدة تقاطعات مع الورشة المدرجة بخطة العمل لعام ٢٠٢١ " رقابة الجودة على الأعمال الرقابية".

وبعد النقاش والتداول اتفق أعضاء اللجنة على اعتماد أسبقية الطلب في اختيار الجهاز الذي سيتولى استضافة اللقاء العلمي أو التدريبي بالنسبة للدورات التي ترشح لاستضافتها أكثر من جهاز وتعديل الخطة التفصيلية وفقا لذلك(مرفق ٤). وبناء عليه تم الاتفاق على الجدول التالي:

اللقاء التدريبي أو العلمي	اسم الجهاز الراغب بالاستضافة	الفترة المقترحة	تاريخ تقديم طلب الاستضافة
اللقاء العلمي "تحليل وتقييم الحساب الختامي للدولة"	ديوان المحاسبة بدولة قطر	الربع الأخير من شهر نوفمبر ٢٠٢١	٢٠٢١/٠١/٠٤
اللقاء التدريبي "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية"	لجنة المعايير المهنية والرقابية بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	النصف الثاني من شهر نوفمبر أو النصف الأول من شهر ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢١/٠١/٠٥
اللقاء التدريبي "الرقابة على الدين العام"	ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين	تحديد الموعد لاحقا	٢٠٢١/٠١/١٧
لقاء تدريبي حول موضوع "تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة ".	مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	تحديد الموعد لاحقا	
لقاء تدريبي حول موضوع " المحاسبة الحكومية المبنية على اساس الاستحقاق في ضوء المعايير الدولية (IPSAS).	لم يتم التعبير عن أي رغبة في استضافة اللقاء		

وتوصي اللجنة بعرض الخطة التفصيلية لعام ٢٠٢١ على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند السادس: النظر في نتائج تنفيذ ورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" التي تم تنظيمها مع مبادرة تنمية الانتوساي(التعاون بين الانتوساي والمانحين)

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٠/٢٩٨ م.ت (٦١) المتعلق بالموافقة على مقترح اللجنة بخصوص تنفيذ ورشه العمل عن بعد حول موضوع " التعامل مع المانحين " عبر تقنية التّعلم الإلكتروني وبالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي واعتماد مذكرة المفاهيم التي تمّ إعدادها في هذا الخصوص وعرض نتائج تنفيذ هذه الورشة على اللجنة في اجتماعها القادم، نظمت الأمانة العامة ورشة العمل آنفة الذكر بالتعاون مع أمانة التعاون بين الإنتوساي والمانحين -مبادرة تنمية الانتوساي- وأعدت تقريرا في ذلك تمّ عرضه على أنظار اللجنة لدراسته والمصادقة عليه بعد إدراج ما تراه مناسبا من تعديلات في شأنه.

أوصت اللجنة باعتماد التقرير المتعلق بورشة العمل حول "التعامل مع المانحين" ورفعه إلى المجلس التنفيذي المقبل للمصادقة عليه واعتماد توصيات ورشة العمل (مرفق٥).

البند السابع: متابعة تنفيذ خطة التعلم الالكتروني

- **النظر في المراحل التي تمت في إطار خطة المنظمة في مجال التعلم الالكتروني.**

في إطار قرار المجلس التنفيذي ٢٠١٩/٢٤٦ م.ت ٥٧ النقطة ١٢ والقرار ٢٠١٩/٢٨٠ م.ت ٥٨ النقطة ١٣ والذين يندرجا في إطار خطة المنظمة في إرساء منظومة التعلم الالكتروني التي تهدف إلى الانطلاق في تشغيلها خلال سنة ٢٠٢١ و على إثر قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٠/٢٩٧ م.ت (٦١) الذي اعتمد الخطة الاستثنائية للجنة تنمية القدرات المؤسسية والتي تضمنت الإسراع في إرساء منصة التعلم الالكتروني للمنظمة لاستعمالها في تنفيذ اللقاءات التدريبية المبرمجة في خطة عمل المنظمة لعام ٢٠٢٠ عدّلت الامانة العامة عناصر خطتها لتحقيق الهدف.

فبعد أن تم ابرام اتفاقية مع مبادرة تنمية الانتوساي لإيواء التطبيق المعد لغرض التعلم الالكتروني وتقديم المساندة الفنية لتشغيل التطبيق تم تشكيل فريق "مسيري نظم التعلم" يضطلع بتأمين الجانب التقني لتنفيذ اللقاءات التدريبية.

وقد تم إلى غاية شهر ماي ٢٠٢١ تنفيذ ثلاث دورات باستعمال منصة التعلم الالكتروني للمنظمة العربية وهي:

١. دورة من إعداد مجلس المحاسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالتنسيق مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول موضوع "تقييم السياسات العمومية (GUID ٩٠٢٠)" خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢. الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من إعداد المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بالتنسيق مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣. مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي من إعداد الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية من ٢٢ إلى ٢٥ مارس ٢٠٢١.

وقصد إحكام تنفيذ برنامج التعلم الالكتروني باعتباره من المستجدات التقنية وتجربة جديدة تخوضها المنظمة فقد أخضعته الأمانة إلى عملية تقييم و متابعة واقترحت في هذا الإطار التوصية بما يلي:

- الالتزام من قبل المدربين بتوفير المادة العلمية و مختلف الأدوات التدريبية قبل ١٥ يوما على الأقل من انعقاد الدورة.
- وجوب ان يضم فريق المدربين أخصائي تدريب تعلم الكتروني مما يساعد عل حسن هيكلة المادة العلمية بين حضوري وغير حضوري. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى عدم مشاركة عدد من الأجهزة في البرنامج التدريبي الذي نظمته مبادرة تنمية الانتوساي لتدريب أخصائيي تدريب تعلم الكتروني ويستدعي برمجة لقاء تدريبي لتجاوز هذه الوضعية.
- التزام المدربين بالاطلاع على دليل استخدام المنصة قبل وقت كاف من انطلاق الدورة و ابلاغ الأمانة العامة بأي صعوبة تعترضهم،
- أن لا تتجاوز مدة الجلسات الحضورية ٣ ساعات في اليوم على أقصى تقدير (عرضين بساعة ونصف) والتأكيد على ضرورة التزام المدربين بذلك باعتبار القدرة على التركيز أمام شاشات الحاسوب لفترة طويلة وكذلك لفارق التوقيت بين البلدان العربية الذي يصل إلى ثلاث ساعات. وتجدر الإشارة الى أن فترة الجلسات الحضورية كانت بساعتين بالنسبة للقاءات التدريبية التي تنظمها مبادرة تنمية الانتوساي.
- منح المشاركين بهذه الدورات الوقت الكافي من قبل أجهزتهم وتحفيز المشاركين على إتمام الدورات و التفاعل الجيد بها.

كما تقدّمت الأمانة العامة ببعض المقترحات حول تحويل المواد التدريبية الحضورية عن بعد الى مواد تدريبية للتعلم الذاتي عن بعد. وكذلك حول إجراءات ولوج الأجهزة العربية للدورات التدريبية المتوفرة على منصة التعلم الخاصة بالارابوساي.

صادقت اللجنة على المراحل التي تمّ تنفيذها من خطة المنظمة للتعلم الالكتروني بالإضافة إلى التوصيات والبرامج المقترحة (مرفق ٦) و أوصت برفعها الى المجلس التنفيذي للمصادقة عليها بعد تعديل التوصية الأولى المقترحة من الأمانة العامة على النحو التالي:

- **يفضّل توفير المادة العلمية و مختلف الأدوات التدريبية من قبل المدربين قبل ١٥ يوما على الأقل من انعقاد الدورة.**

كما أوصت اللجنة بتدريب عدد أكبر من أخصائيي التعلم الإلكتروني ومسيري نظم التعلم لتقديم الدعم الفني عند استخدام منصة التعلم الإلكتروني (LMS).

- **متابعة تنفيذ الدورات التدريبية التي عبّرت الأجهزة في كل من مصر والسعودية والبحرين عن استعدادها لتقديمها عبر تقنية التعلم الإلكتروني.**

تبعا لتوصية اللجنة في اجتماعها السابق بمواصلة الأمانة العامة التنسيق مع الأجهزة المكلفة لاستكمال الإعداد لهذه الدورات. تلقت الأمانة العامة من الجهاز البحريني المادة العلمية المتعلقة باللقاء "الرقابة على أساس المخاطر" والمقترح إنجازها على امتداد أربعة أيام وفقا للبرنامج الزمني المقترح.

أوصت اللجنة بعد دراسة الخطة التفصيلية للقاء (مرفق ٧) باعتمادها ورفعها إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الثامن: متابعة تنفيذ مقترح يتعلّق بخلق مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠٢٠/٢٩٥ م.ت (٦٠) خلال اجتماعه غير العادي المنعقد عن بعد بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢٠ محاور الخطة الاستثنائية المقترحة من الأمانة العامة، وطلب منها تعميمها على الأجهزة الأعضاء بهدف إبداء رأيها فيها وتقديم مقترحاتها وملاحظاتها حولها.وقد كان من بين محاورهاخلق مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك.

وقد تم عرض المقترح ضمن توصيات اللجنة على الاجتماع الحادي والستين للمجلس التنفيذي المنعقد عن بعد يومي ١١/٣٠ و٢٠٢٠/١٢/٠١، فصادق المجلس على المقترح ضمن النقطة التاسعة من قراره رقم ٢٠٢٠/٢٩٨ م.ت (٦١) وفوض للأمانة العامة للمنظمة مهمة مخاطبة الأجهزة الأعضاء في المنظمة للتعرف على مدى رغبتها في المشاركة في مجموعات التفكير. وبعد مخاطبة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة عبّرت أجهزة الرقابة بكل من: سلطنة عمان وقطر وسوريا ومصر وفلسطين عن رغبتها بالانضمام لمجموعات التفكير في حين اعتذرت أجهزة الرقابة بكل من لبنان والبحرين والكويت.

بعد النقاش والتداول أوصت اللجنة بما يلي:

١- استكمال تكوين مجموعات التكوين وضبط قائمة أسماء المشاركين فيها.
٢- ضبط طريقة التواصل بين أعضاء مجموعات التفكير
٣- تحديد نطاق ومنهجية عمل مجموعات التفكير والبرنامج الزمني لإنهاء أعمالها.
٤- ترأس الجهاز العراقي لمجموعات التفكير كعضو من أعضاء لجنة تنمية القدرات المؤسسية.

البند التاسع: النظر في التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية

في إطار مشروع دعم القدرات الرقابية للأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية تولت الأمانة العامة إعداد مذكرة مفاهيم تتعلّق بتنظيم ورشة عمل حول الصناعات الاستخراجية وتنفيذ مهمة رقابة تعاونية في نفس المجال. وقد تضمنت مذكرة المفاهيم المراحل التي تمّ إنجازها في هذا الخصوص والبرنامج التفصيلي لتنفيذ النشاطين المشار إليهما خلال الفترة الممتدة بين مايو ٢٠٢١ ويوليو ٢٠٢٢.

بعد النقاش والتداول اعتمدت اللجنة مذكرة المفاهيم المتعلقة بتنظيم ورشة عمل حول الصناعات الاستخراجية وتنفيذ مهمة رقابة تعاونية في ذات المجال(مرفق٨) واعتمدت أيضا نتائج المراحل التي تمّ تنفيذها كما اعتمدت البرنامج الزمني لتنفيذ النشاطين وأوصت برفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة.

وبعد الانتهاء من التداول بخصوص النقطة التاسعة من جدول الأعمال مع نهاية اليوم الأول من الاجتماع استمعت اللجنة إلى مداخلة للسيد عبد الحكيم بالأزرق ممثل مبادرة تنمية الإنتوساي استعرض فيها التقدم المحرز في تنفيذ برامج التعاون الحالية بين مبادرة تنمية الإنتوساي والأرابوساي وهي برنامج"الإستراتيجية وقياس الأداء والإبلاغ" وبرنامج "الرقابة على الغاية ٣.د من أهداف التنمية المستدامة" وبرنامج "استخدام التمويل الطارئ لكوفيد-١٩". وقدّم أيضا بعض التوضيحات بخصوص "البرنامج العالمي حول التعليم المهني لمدققي الأجهزة العليا للرقابة" والذي دعيت الأجهزة العربية للمشاركة فيه. وقدّم في الأخير بعض البرامج الجديدة التي تقوم مبادرة تنمية الإنتوساي بإعدادها حاليا وقد تشارك فيها الأجهزة العربية مستقبلا وهي برنامج إدارة المخاطر وإدارة الأزمات من قبل الأجهزة العليا للرقابة وبرنامج آخر لفائدة قيادات الأجهزة.

البند العاشر: النظر في تقرير الفريق المكلف بإعداد دراسة حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات، وذلك في إطار تفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم -إطار قياس الأداء

وافق المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠٢٠/٢٩٨ م.ت (٦١)- نقطة ١٢- على التوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات بتشكيل فريق يضم ممثلين عن الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين والأمانة العامة للمنظمة لإعداد مقترح موحد حول إعداد وتطوير قاعدة بيانات خاصة بمجالات تنمية القدرات في إطار تفعيل توصيات التقرير الموحد للتقييم - إطار قياس الأداء، وذلك في ضوء المقترحات المقدمة من أعضاء لجنة تنمية القدرات. على أن تتولى اللجنة دراسة المقترح المذكور ورفع نتائج ما تتوصل إليه الى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

وتبعا لذلك أعدّ الفريق المكلف الوثيقة الموحّدة المتضمنة لمقترح إنشاء "قاعدة معرفة تنمية القدرات المؤسسية" تمّ عرضها على اللجنة لدراستها ورفع نتائج ما تتوصل إليه إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

وبعد النقاش وتبادل الآراء حول الوثيقة أوصت اللجنة بما يلي:

- **توجيه الشكر إلى فريق العمل الذي أعدّ الوثيقة على الجهود المبذولة والمقترحات المقدّمة.**
- **إدراج مقترح إنشاء "قاعدة معرفة تنمية القدرات المؤسسية" كمشروع ضمن المخطط الاستراتيجي للمنظمة نظرا لضخامته ومتطلباته.**
- **تنفيذ المشروع على مراحل لما يتطلبه من جهد ووقت وموارد.**
- **ضرورة التعريف بقاعدة البيانات والترويج لها.**
- **اعتماد الوثيقة (مرفق ٩) ورفعها إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.**

البند الحادي عشر: متابعة التوصية بالطلب من الأجهزة الأعضاء باللجنة بتقديم مقترحات حول المساهمة في مواضيع اهتمام لجنة تنمية القدرات بالانتوساي

جاء في التوصية المقدمة من لجنة تنمية القدرات للمنظمة، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في اجتماعه الأخير (٦١)، بأن يتولى أعضاؤها خلال هذا الاجتماع تقديم تصور للسبل التي من شأنها أن تساعد على تقديم مشاركة ومساهمة فعالة من قبل المنظمة العربية وأجهزتها الأعضاء في تقاسم تجاربها وخبراتها ومعارفها في مجال المحاور الفنية التي تمّ التطرق إليها خلال الاجتماع السنوي عن بعد للجنة تنمية القدرات للإنتوساي، والتي تتمثل في:

* التدقيق في سياقات معقدة وصعبة

*الرقابة التعاونية (Cooperative audits)

*تدقيق أعمال الإنتوساي بشأن الأدلة والأوراق العرضية

* مشروع التقييم الذاتي للنزاهة (IntoSaint)

*رقابةالنظير (Peer review)

* التعاون بين النظراء (Peer-to-peer-cooperation)

* المنتدى الإقليمي لتنميةالقدرات

*حوكمة الأجهزة العليا للرقابة وفق إطار قياس الأداء

*مهنية وحرفية مدققي الإنتوساي

وتبعا لذلك عممت الأمانة العامة خطابا طلبت فيه من الأجهزة الأعضاء في اللجنة تقديم مقترحاتها في الموضوع وتلقت إجابات كل من سلطنة عمان وقطر والكويت ومصر عرضتها على أنظار اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسبا في شأنها.

وبعد تدارس المقترحات والتداول حولها أوصت اللجنة بما يلي:

- **تجميع وتوحيد المقترحات المعروضة لدى الأمانة العامة للمنظمة بالنسبة إلى كل محور من المحاور الفنية وتقديمها إلى الجهات المعنيّة.**
- **تتولى الأمانة العامة إبراز دور اللجنة في تفعيل المقترحات المتعلقة بالمحاور الفنية.**
- **تثمين دور الأجهزة وتجاربها.**
- **دعوة الأجهزة إلى تقاسم تجاربها.**

البند الثاني عشر: إعداد تقرير نشاط اللجنة لسنة ٢٠٢٠ يتضمن إنجازاتها بالنظر إلى الخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢٠ والخطة الاستثنائية في ضوء جائحة كوفيد ١٩

تنص المادة الثامنة من اللائحة التنظيمية للّجنة على تولّيها إعداد تقرير سنوي عن نتائج أعمالها ترفعه إلى كل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي، كما نص قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٠/٣٠١ /م.ت (٦١) على ضرورة التزام هياكل المنظمة بتقديم نتائج تنفيذ خططها التشغيلية وفقا للنموذج المعتمد في تفريغ المعلومات لا سيما في حقليّ المعوقات والأسباب التي حالت دون تنفيذ البرنامج المرتبط بالأولوية الفرعية بشكل كامل وحقل السيناريوهات البديلة لتنفيذ تلك البرامج.

وأ قرّت اللجنة خلال اجتماعها السابع عشر المنعقد عن بعد بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠ خطتها التشغيلية لعام ٢٠٢٠. كما اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠٢٠/٢٩٧ م.ت (٦١) الخطة الاستثنائية للجنة في مساندة الأجهزة الأعضاء في مجابهتها لجائحة كوفيد ١٩ .

ونصّ القرار ٢٠٢٠/٣٠١ النقطة ٨ الذي اتخذه المجلس التنفيذي في اجتماعه ٦١ الذي عقد عن بعد "ضم إنجازات الخطة الاستثنائية إلى المخطط الإستراتيجي لإبراز الجهد الذي قامت به الهياكل خلال سنة ٢٠٢٠".

وبعد النقاش والتداول اتفق أعضاء اللجنة على تكليف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بالقيام بالتنسيق اللازم مع المكلفين بتنفيذ الأنشطة الواردة في الخطتين التشغيلية والاستثنائية لمتابعة ما تمّ تنفيذه منها وملئ نموذج متابعة الخطة التشغيلية، وإعداد تقرير نتائج أعمال اللّجنة تمهيدا لرفعه إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليه.

وقد تم إعداد جدول إنجازات الخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٠ (مرفق١٠) و اعتمادها من قبل أعضاء اللجنة بالتمرير وتوصي اللجنة بعرضها على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الثالث عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢١

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه السابع والخمسين المنعقد بتونس يومي ١٨ و١٩ مارس ٢٠١٩ القرار ٢٠١٩/٢٦٧ والذي تضمن توزيع الأولويات على هياكل المنظمة حسب الجدول المرفق وأوصى بأن تتولى كل لجنة وكذلك الأمانة العامة مسؤولية تنفيذ الأولوية التي أسندت إليها مع التنسيق بين مختلف اللجان كلما استدعى الأمر ذلك وتوزيع الأولويات الفرعية على كامل فترة المخطط الاستراتيجي وتفصيلها حسب الأنشطة بالنسبة لسنة ٢٠١٩ والسنوات اللاحقة مع تحديد التكاليف المتعلقة بكل نشاط.

كما اعتمد المجلس في قراره ٢٠١٩/٢٦٨ القرارات والتوصيات التالية:

- ضرورة قيام هياكل المنظمة بالتحقق من أن المشاريع المقترحة ومؤشرات قياس أدائها منسجمة وتصب في تحقيق الأولويات الشاملة والفرعية وتؤمّن القياس الكمي والموضوعي للنتائج المتوقعة.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين هياكل المنظمة لتحقيق المشاريع المشتركة في إطار تنفيذ المخطط الإستراتيجي.
- تقدم هياكل المنظمة مقترحاتها إلى لجنة المخطط الاستراتيجي بشأن خططها التشغيلية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ في ضوء التغذية الراجعة لخطة الفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩.
- ضرورة قيام هياكل المنظمة بتحديد احتياجاتها التي تتطلب دعم الجهات المانحة بما يضمن نجاح برامجها ومشاريعها.
- أهمية اعتماد نماذج الخطة التشغيلية ومتابعتها والتزام هياكل المنظمة بها .

وتبعا لذلك أعدت اللجنة في اجتماعها ١٧ توزيعا لجميع المشاريع التي تعتزم تنفيذها خلال فترة المخطط ٢٠٢٠ -٢٠٢٢ لتحقيق الأولويتين الشاملتين الثانية والثالثة اللتين كلفت اللجنة بتنفيذهما.

وبعد النظر في المشاريع المبرمج تنفيذها في عام ٢٠٢١ ومن أجل استكمال عناصر الخطة التشغيلية لنفس العام وتوزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة قصد عرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليها، توزّع أعضاء اللجنة على فريقي عمل يضم الأول كل من المغرب وقطر والكويت وسلطنة عمان وفلسطين ويضمّ الفريق الثاني كل من العراق ومصر والأردن ولبنان من أجل إعداد مقترح الخطة التشغيلية وموافاة الأمانة العامة بها خلال الفترة المتراوحة بين ١ و٤ يونيو ٢٠٢١. وقد تم اعداد الخطة التشغيلية لعام ٢٠٢١ (مرفق١١) واعتمادها بالتمرير من قبل أعضاء اللجنة. وتوصي اللجنة بعرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الرابع عشر: النظر في الخطة التفصيلية لورشة العمل حول ورشة التقييم الذاتي للنزاهة -الانتوسانت-

رحب المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠٢٠/٢٩٨ م.ت (٦١) بأن يتولى الجهاز العراقي مشكورا إعداد الخطة التفصيلية للّقاء التدريبي حول موضوع "التقييم الذاتي للنزاهة ". وتبعا لذلك تلقت الأمانة العامة الخطة التفصيلية لهذه الورشة المقترح تنفيذها خلال ٣ أيام عن بعد أو حضوريا حسب تطور الوضع الصحيّ مع مشاركة الجهاز الهولندي الذي طور إطار (انتوسنت).

وقصد الرفع من نتائج هذا اللقاء وإعطائه البعد الدولي، تمّ في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين المنظمة العربية ومنظمة الأسوساي توجيه الدعوة لهذه الأخيرة للمشاركة في اللّقاء وأبدت موافقتها على ذلك. والأمانة العامة بصدد التنسيق مع الجهاز الهولندي والجهاز العراقي لتحديد فترة تنفيذ اللقاء وإعداد المادة العلمية.

وقد توصّلت الأمانة العامة بإجابة رئيس المشروع (الجهاز العراقي) حول ملاحظات الجهاز الكويتي حول مذكرة المفاهيم الخاصة بورشة العمل والتي أبدت موافقتها عليها.

بعد النقاش والتداول أوصت اللجنة باعتماد المراحل التي تم إنجازها للإعداد لتنفيذ الورشة، ووافقت على مذكرة المفاهيم المتعلقة بها وفق التعديلات المقترحة من ديوان المحاسبة بالكويت(مرفق ١٢)، والتفويض للأمانة العامة باستكمال عناصر الخطة التفصيلية للورشة (التنفيذ الحضوري أو عن بعد وعدد المشاركين من الأسوساي).

كما أوصت اللجنة بتنفيذ ورشة العمل خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

البند الخامس عشر: النظر في تعيين ممثل للجنة في الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨

تبعا لقرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٠/٣٠١ م.ت (٦١) في نقطته ١٢ والتي تعلقت بمنهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨، تولى الفريق المكلف بإعداد المنهجية إعداد مشروع في الغرض تمّت الموافقة عليه من قبل رئاسة المجلس.

وتتمثل المرحلة الثانية في تشكيل الفريق المكلف بإعداد المخطط المذكور وذلك بانضمام ممثل عن كل لجنة للمشاركة في أعمال الفريق، وعليه طلب إلى اللجنة تعيين ممثل عنها ضمن الفريق المكلف بإعداد المخطط الاستراتيجي ٢٠٢٣-٢٠٢٨.

اتفق أعضاء اللجنة بالإجماع على تعيين الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ممثلا للّجنة ضمن الفريق المكلف بإعداد المخطط الإستراتيجي للمنظمة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨.

البند السادس عشر: النظر في تقدّم إنجاز التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة

بناء على توصية لجنة تنمية القدرات المؤسسيّة للمنظّمة في اجتماعها ١٧ المنعقد عن بعد بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٧ باتخاذ الإجراءات الضروريّة للبدء في تنفيذ مشروع التّقرير الإقليمي صادق المجلس التنفيذي للمنظّمة في اجتماعه ٦١ عن بعد بتاريخ ١١/٣٠ و٢٠٢٠/١٢/٠١ على مذكرة المفاهيم التي أعدتها الأمانة العامة للغرض.

ويهدف إعداد الأرابوساي لتقرير إقليمي لتقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمنظمة استنادا إلى إطار SAI-PMF إلى تحقيق نتائج عديدة منها تحديد نقاط القوة والضعف للأجهزة وتسليط الضوء على أهميّة قياس الأداء من حيث جعل الأجهزة أمثلة يحتذى بها في الشفافية والمساءلة وتركيز مجموعة عمل على صعيد إقليمي تتركّب من خبراء ينتمون إلى الأجهزة الأعضاء لإعداد تقرير دوريّ حول تقييم أداء الأجهزة استنادا إلى نفس الإطار ومن ثمّة دعم التواجد العربي على صعيد مجتمع الإنتوساي من خلال الترويج للخبراء العرب في مجال قياس الأداء.

وقد تولّت الأمانة العامّة موافاة لجنة تنمية القدرات المؤسّسية بتقرير عن تقدّم الأعمال مع إطلاعها على ملاءمة البرنامج الزمني وفق المستجدّات ومعوقات التنفيذ.

حيث شرعت الأمانة العامّة في تنفيذ المشروع من خلال اختيار أعضاء الفريق الإقليمي وتحديد منهجية عمله وإعداد المسودة الأولى من الإطار المختصر.

وسيعمل الفريق الإقليمي الذي سيمثّل نواة المنظمة العربيّة من الخبراء العرب في مجال قياس الأداء لضمان إشعاع المنظمة على مستوى الإنتوساي في هذا المجال بالأساس على:

- هندسة الاستبيان الإقليمي (النسخة الأوليّة ثمّ التعديل حسب المقترحات)
- تحليل المعطيات بعد تلقّي ردود الأجهزة.
- صياغة التقرير الإقليمي

وبالنظر إلى شموليّة الإطار المرجعي لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة SAI-PMF الذي يتطلّب التدقيق في متطلّباته الوقت الكافي خلال هذه المرحلة التأسيسيّة من التقييم الإقليمي والالتزامات المهنية لأعضاء الفريق صلب أجهزتهم حيث أنّهم غير متفرّغين للعمل على هذا المشروع، تمّ تقديم مقترح لتعديل البرنامج الزمني الأوّلي الذي سبق اقتراحه على اللّجنة.

بعد التداول والنقاش أوصت اللجنة باعتماد المراحل المنجزة لإعداد التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة استنادا إلى إطار SAI-PMF، واعتماد البرنامج الزمني المعدل (مرفق ١٣) للتنفيذ ورفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة.

البند السابع عشر: النظر في مقترح الاوروساي بعقد المؤتمر الدوري بين المنظمتين خلال سنة ٢٠٢٢

في إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين المنظمة العربية والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة سنة ٢٠١٨، والتي تنص على أن تتم استضافة المؤتمرات العلمية المشتركة بالتناوب بين المنظمتين مع الاتفاق حول الموضوع النهائي بين المجلس التنفيذي للمنظمة المستضيفة ونظيرتها وذلك عن طريق أمانتي المنظمتين. وحيث أنه سبق لديوان المحاسبة بدولة قطر أن استضاف سنة ٢٠١٥ الملتقى العلمي الخامس حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مراقبة خطط الانقاذ المالي الحكومي"، فقد تلقت الأمانة العامة خطابا من الأمينة العامة لمنظمة الاوروساي أفادت فيه أنّ المجلس التنفيذي لهذه المنظمة قد اعتمد خلال اجتماعه الثاني والخمسين المنعقد يوم ٢٠٢٠/١١/١٢ المقترح المقدم من الجهاز الأوكراني حول تنظيم الملتقى العلمي السادس خلال سنة ٢٠٢٢ حول موضوع " رقابة الأجهزة العليا للرقابة على فعالية سياسات التغير المناخي". كما تلقت الأمانة العامة خطابا آخر مفاده موافقة مجلس إدارة الأوروساي على تاريخ ومكان عقد المؤتمر (من ١٧ إلى ١٩ مايو ٢٠٢٢ بكييف).

وعملا بأحكام الاتفاقية، وبعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي، وحرصا على أن تكون موافقة المجلس التنفيذي مبنية على آراء الأجهزة الأعضاء في المنظمة فقد تمّ مخاطبة جميع الأجهزة وتلقت الأمانة العامة عددا من الإجابات تمّ عرضها على أنظار اللّجنة.

رحّبت اللجنة بجميع المقترحات الواردة من الأجهزة في هذا الخصوص واتفق أعضاؤها بالإجماع بتكليف ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين بدراسة مقترحات العناصر التفصيلية للملتقى وتحديد نسختها النهائية، وتولّي مهام الإشراف والتنفيذ مع عرض تجربته في مجال "التدقيق على إجراءات الحدّ من تلوّث الهواء"، كما رأى أعضاء اللجنة بأنّ التاريخ المقترح يعتبر مناسبا وأوصت اللجنة برفع الأمر إلى المجلس التنفيذي للمصادقة.

البند الثامن عشر: النظر في مقترح خطة العمل في إطار الاتفاقية مع الأسوساي

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم ٢٠١٩/٢٨٠ م.ت (٥٨) اتفاقية التعاون الموقّعة بين المنظمة العربية ومنظمة الأسوساي. وكلف الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة لإبداء مقترحاتها ومرئياتها بخصوص الأنشطة التي سوف يتم تنفيذها في إطار هذه الاتفاقية.

وتبعا لذلك خاطبت الأمانة العامة الأجهزة الأعضاء لتقديم مقترحاتها وتلقت مقترحات من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية. كما واصلت التنسيق مع الأمانة العامة للأسوساي لإعداد خطة عمل تفصيلية للأنشطة المزمع تنفيذها بين المنظمتين وأُعد مشروع أولي بالنسبة لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلاّ أن الوضع المستجد حال دون استكمال الإجراءات في شأنه باعتبار تعلّقه بأنشطة حضورية وتمّ الاكتفاء بالتشاور حول إتاحة الفرصة لأعضاء المنظمتين في المشاركة في الأنشطة التي تهمّهما حيث :

- تم اشراك الأسوساي في الويبينار الذي نظمته الأمانة العامة في ٢٢ يونيو ٢٠٢٠ حول : " آليات التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة لمجابهة ازمة كورونا ".
- وتلقت الأمانة العامة دعوة لمشارك فقط في كل من المنتديين التاليين "التدقيق على أهداف التنمية المستدامة" و"مجابهة الأجهزة العليا للرقابة لجائحة كوفيد-١٩" . وبالتنسيق مع رئاسة المجلس تم الاتفاق على مشاركة كل من ديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان المحاسبة بدولة قطر باعتبار ترؤسهما على التوالي للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ولجنة المعايير المهنية والرقابية. ونظرا لاعتذار الجهاز الكويتي تم تعويضه بالأمانة العامة لتقديم خطة المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

كما تم عقد اجتماع مع الأمانة العامة للأسوساي في ١٦ مارس ٢٠٢١ لتحديث الخطة التي تم إعدادها سابقا. وتمّ عرض تقرير حول أهم الأنشطة التي تم الاتفاق حولها.

أوصت اللجنة بالمصادقة على ما تمّ إنجازه وأبدت موافقتها على مشروع الخطة (مرفق ١٤) المبرمج تنفيذها خلال عام ٢٠٢١ وعرضها على المجلس التنفيذي لاعتمادها. كما أوصت اللّجنة بالسعي لاستمرار التعاون بين المنظمتين.

البند التاسع عشر: : ما يستجد من أعمال

نص قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٩/٢٨٣ م.ت (٥٨) على أن:

*تتولى هياكل المنظمة الفنية مهمة إعداد ملف تدريبي متكامل عن مشاريعها المرتبطة بتحقيق الأولويات الإستراتيجية المناطة بها والتي تتطلب إقامة دورات أو ورش تدريبية لتنفيذها.

*تحويل تنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل من اللجان الفنية إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية ليتسنى للأخيرة إدراجها ضمن جدول أعمالها بالإضافة إلى مهامها المدرجة بالمخطط الاستراتيجي.

وتبعا لذلك أعدّت كل من لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ولجنة المعايير الرقابية والمهنية مذكرات مفاهيم الورش المشار إليها أسفله وطلبت بعرضها على أنظار لجنة تنمية القدرات لإبداء الرأي في شأنها وبرمجتها ضمن خطة التدريب للمنظمة لعام ٢٠٢١، وهي:

- تنظيم لقاء تدريبي حول الرقابة على الهدف الفرعي ٤-١: ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.
- تنظيم ورشة عمل تطبيقية بالتعاون مع (AFROSAI-E) للإطلاع على "تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي".
- تنظيم ورشة تدريبية حول محتوى دليل رقابة الالتزام.

أوصت اللجنة باعتماد البرامج المقترحة وإدراجها ضمن خطة التدريب الخاصة بالمنظمة لسنة ٢٠٢١ مع التفويض للأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة التي ترغب في استضافة هذه اللقاءات لتحديد مواعيد تنفيذها.

البند العشرون: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة

يتمّ تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للّجنة لاحقا بعد التشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة.

رئيس اللجنة

ناصر بن محمد الخوسني

مقرر اللجنة

فيصل ماني